

آلية إعداد التقارير المستقلة

مراجعة خطة العمل:
تونس ٢٠٢١-٢٠٢٣

Open
Government
Partnership



Independent
Reporting
Mechanism

مقدمة

اعتبارًا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، بدأت آلية إعداد التقارير المستقلة بإطلاق منتجات جديدة أسفرت عن عملية تحديث^١ آلية إعداد التقارير المستقلة. وتبني المقاربة الجديدة على الدروس المستفادة بعد أكثر من ٣٥٠ تقييمًا مستقلًا قائمًا على الأدلة ومتينًا أجرته آلية إعداد التقارير المستقلة وعلى مدخلات من مجتمع شراكة الحكومة المفتوحة. وتسعى آلية إعداد التقارير المستقلة إلى طرح منتجات بسيطة ومناسبة زمنيًا وملائمة وتركز على تحقيق النتائج تساهم في التعليم والمساءلة خلال لحظات أساسية من دورة خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة.

في ما يلي منتجات آلية إعداد التقارير المستقلة الجديدة:

١. **موجز المشاركة في الإعداد** - يتناول الدروس المستفادة من خطط الأعمال السابقة، ويخدم كمرجع تعليمي ويشكل ركيزة لتخطيط وتصميم المشاركة في الإعداد. من المقرر إطلاق هذا المنتج في أواخر ٢٠٢١، مع البدء بالدول التي تشارك في إعداد خطط العمل ٢٠٢٢-٢٠٢٤.

٢. **مراجعة خطة العمل** - مراجعة مستقلة وسريعة وفنية لخصائص خطة العمل إضافة إلى نقاط القوة والتحديات التي رصدتها آلية إعداد التقارير المستقلة من أجل الوصول إلى عملية تنفيذ قوية. من المقرر إطلاق هذا المنتج مطلع ٢٠٢١ مع البدء بخطط عمل ٢٠٢٠-٢٠٢٢. ويتم تسليم مراجعات خطة العمل بعد ٣ إلى ٤ أشهر من تقديم خطة العمل.

٣. **تقرير النتائج** - تقييم تنفيذ شامل يركز على النتائج على مستوى السياسة وعلى كيفية حصول التغيير. كما يتحقق من الامتثال لقواعد شراكة الحكومة المفتوحة ويضع مبادئ المساءلة والتعليم الأطول أمداً. من المقرر إطلاق هذا المنتج في مرحلة انتقالية مطلع ٢٠٢٢، تبدأ بخطط الأعمال ٢٠١٩-٢٠٢١ وتنتهي بالتنفيذ في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١. ويتم تسليم تقرير النتائج بعد ٤ أشهر على أبعد تقدير من دورة التنفيذ.

ينطوي هذا المنتج على مراجعة آلية إعداد التقارير المستقلة لخطة عمل تونس ٢٠٢١-٢٠٢٣. وتتضمن الخطة ١٣ تعهدًا. وتركز هذه المراجعة في تحليلها على مدى قوة خطة العمل للمساهمة في التطبيق وتحقيق النتائج. للاطلاع على بيانات كل تعهد على حدة، راجع الملحق ١. للحصول على تفاصيل تتعلق بالمنهجية والمؤشرات التي استخدمتها آلية إعداد التقارير المستقلة لمراجعة خطة العمل هذه، راجع القسم ٣. المنهجية ومؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة.

^١ لمزيد من التفاصيل المتعلقة بتحديث آلية إعداد التقارير المستقلة، يرجى زيارة الموقع التالي:

<https://www.opengovpartnership.org/process/accountability/about-the-irm/irm-refresh/>

جدول المحتويات

٤	القسم ١: لمحة عامة عن خطة العمل ٢٠٢١-٢٠٢٣
٥	القسم ٢: تعهدات واعدة في خطة العمل التونسية ٢٠٢١-٢٠٢٣
٢٦	القسم ٣: المنهجية ومؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة
٢٩	الملحق ١: بيانات كل تعهد على حدة
٣٢	الملحق ٢: المتطلبات الدنيا للعمل وفق عملية شراكة الحكومة المفتوحة

القسم ١: لمحة عامة عن خطة العمل ٢٠٢١-٢٠٢٣

تُعتبر معظم التعهدات في خطة العمل التونسية الرابعة خطوات تصاعدية لطموح متواضع يرمي إلى توحيد إصلاحات حكومية مفتوحة أطول أمداً. فتونس تواصل منح الأولوية للشفافية الحكومية، في وقت لا تزال فيه مساءلة العموم تمثل فرصة. ويشكّل فتح نظام الرقابة في تونس فرصة خاصة لتحقيق نتائج طموحة. غير أن عدم الاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية العاجزة ستطلب إعادة نظر استراتيجية بكيفية تحقيق أهداف حكومية مفتوحة.

تستفيد تونس من فريق ملتزم من شراكة الحكومة المفتوحة في الحكومة، ومن مجتمع مدني ناشط وشركاء دوليين. وبالتالي، عملت تونس على إصلاحات حكومية مفتوحة أشمل في خطط العمل المتعاقبة. وبالنسبة لخطة العمل الرابعة، نظمت تونس عملية مشاركة في الإعداد شملت استشارات عمومية عبر الإنترنت من أجل جمع المواضيع المقترحة ومن ثم المواضيع المتعلقة بمسودة خطة العمل. كما نظم المنسقون ندوات عبر الإنترنت واستشارات إقليمية وتواصلوا مع وزارات ذات صلة.

تتضمن خطة العمل تعهدات قابلة للتحقيق تعكس أولويات الحكومة والمجتمع المدني. تشمل المجالات الموضوعية الشفافية المالية وشفافية الموارد، والمشاركة العامة والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي إضافةً إلى رقمنة الخدمات العامة. ويشمل مجالان جديان شفافية أصول المسؤولين الحكوميين وتطوير استراتيجية وطنية للحكومة المفتوحة. ويجعل التعليق المؤقت لنشاط الهيئة الوطنية الرئيسية لمكافحة الفساد (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC) تطبيق التعهد عدد ٣ حول شفافية أصول القطاع العام غير واضح. غير أن التعهد عدد ٨ المتعلق بتطوير استراتيجية وطنية للحكومة المفتوحة يعدّ بتحديد المؤشرات والأولويات ومواءمة المساعي الوطنية للحكومة المفتوحة.

تمثل معظم التعهدات في خطة العمل هذه خطوة تصاعدية في السعي إلى تطبيق إصلاحات طموحة كانت بدأت في الخطط السابقة. وعليه، تُعتبر معظم التعهدات بأنها تتميز بطموح متواضع.

لمحة سريعة

مشاركة منذ: ٢٠١٤

خطة العمل قيد المراجعة: الرابعة

منتج آلية إعداد التقرير المستقلة: مراجعة خطة العمل

عدد التعهدات: ١٣

لمحة عامة عن التعهدات:

- تعهدات لها منظور الحكومة المفتوحة: ١٢ (٩٢٪)
- تعهدات ذات إمكانات كبيرة لتحقيق نتائج: ١ (٨٪)
- تعهدات واعدة: ٤

مجالات السياسة العروحة من خطط العمل السابقة:

- النفاذ إلى المعلومات
- بيانات مفتوحة
- شفافية الميزانية
- شفافية الرقابة
- شفافية الاستخلاصات
- حكومة مفتوحة على المستوى المحلي
- مشاركة مدنية عبر الإنترنت
- مشاركة الشباب

الجديد في خطة العمل هذه:

- شفافية الأصول
- استراتيجية الحكومة المفتوحة

وتقرّ آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تعزيز إصلاحات الحكومة المفتوحة القائمة مهم من أجل تحقيق الاستدامة ما بعد فترة التطبيق. وبغية رفع مستوى الطموح في خطط العمل المستقبلية، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن يصمّم أصحاب المصلحة بشكل استراتيجي تعهدات لتدليل العقبات التي أعاقت التطبيق في السابق. كما توصي الآلية بتحديد الفرص كي تتمكن التعهدات من تغيير "قواعد اللعبة"، وتضفي بذلك الطابع المؤسسي على ممارسات الحكومة المفتوحة.

فضلاً عن ذلك، تركز معظم التعهدات في خطة العمل هذه على شفافية الحكومة. صحيح أن نفاذ المواطنين إلى المعلومات أمر حيوي ولكن يجب أن يُنظر إليه كخطوة نحو إصلاحات طموحة على نحو أكبر تعزّز فرص المشاركة المدنية والمساءلة العامة. ويبقى استحداث قنوات كي يتمكن المواطنون من محاسبة الحكومة فرصة لإصلاح الحكومة المفتوحة في تونس. وفي خطوة إيجابية، تشمل خطة العمل هذه أنشطة متعددة لتعزيز الفرص أمام مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار كما أوصى تقرير التصميم الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة ٢٠١٨-٢٠٢٠.^١

غالبًا ما تواجه إصلاحات الحكومة المفتوحة صعوبات لجهة تطبيق التعهدات في سياق عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تونس. كذلك، من المرجح أن تمثل الأحداث السياسية التي شهدتها صيف ٢٠٢١ - على غرار حل البرلمان^٢ واستبدال رئيس الوزراء^٣ وإقال الهيئة المركزية لمكافحة الفساد^٤ - تحديات أمام التطبيق وتتطلب إعادة تقييم لكيفية السعي إلى تحقيق أهداف سياسة الحكومة المفتوحة المحددة في الخطة. كما يطرح غياب نقطة اتصال رفيعة المستوى لشراكة الحكومة المفتوحة من الحكومة التونسية تحدياً أمام عمليات شراكة الحكومة المفتوحة في البلاد. هذا وتحل آلية إعداد التقارير المستقلة أربعة تعهدات واعدة (٢ و ٨ و ١٠ و ١١) استناداً إلى إمكاناتها في تحقيق النتائج وكذلك إمكانية تطبيقها في السياق السياسي. يوفر القسم التالي المزيد من المعلومات بشأن اختيار التعهدات الواعدة وتحليلها.

القسم ٢: تعهدات واعدة في خطة العمل التونسية ٢٠٢١-٢٠٢٣

تتناول المراجعة التالية التعهدات الأربعة التي اعتبرت آلية إعداد التقارير المستقلة أنها قادرة على تحقيق النتائج الواعدة للغاية ضمن السياق الوطني الحالي. وستكون هذه المراجعة ركيزة لمقاربة البحث التي تنتهجها آلية إعداد التقارير المستقلة من أجل تقييم التنفيذ في تقرير النتائج. وسيتركز تقرير نتائج آلية إعداد التقارير المستقلة على التحديد المبكر لنتائج هذه المراجعة المحتملة من أجل مقارنتها مع المخرجات في نهاية فترة تنفيذ خطة العمل. كذلك، توفر هذه المراجعة تحليلاً للتحديات والفرص والتوصيات للمساهمة في عملية تنفيذ خطة العمل هذه.

ويأخذ تقييم آلية إعداد التقارير المستقلة للتعهدات الواعدة في الحسبان طموحات التعهدات كما ورد في خطة العمل إلى جانب قدرتها على تحقيق النتائج ضمن السياق السياسي المحلي. فنحو ثلث تعهدات خطة العمل هذه يمثل أنشطة مهمة ذات طموح متواضع لمواصلة تطبيق الإصلاحات الحكومية المفتوحة القائمة. وتسعى معظم هذه التعهدات إلى تعزيز شفافية الحكومة من خلال تسهيل النفاذ إلى مؤسسات المعلومات (التعهد عدد ١)، وتبسيط معلومات الميزانية (التعهد عدد ٤)، ومواصلة جهود

البيانات المفتوحة (التعهدان عدد ٥ و ٦). هذا ويهدف التعهد عدد ٩ إلى زيادة المشاركة المدنية من خلال موقع المشاركة الإلكترونية. وتكتسي هذه التعهدات أهمية لتعزيز جهود الحكومة المفتوحة. لكنها غير مقيّمة على أنها واعدة بما أنها لا تمثل تغييرات مهمة في ممارسة الحكومة. أما التعهد عدد ١٣، فيفتقر إلى منظور حكومي مفتوح واضح كما ورد في خطة العمل وبالتالي فإن قدرته على تحقيق النتائج غير واضحة بحسب التقييم.

وبالنسبة لقدرة التعهد عدد ١٢ على دعم الشفافية المالية على المستوى المحلي، فُتعتبر متواضعة بما أنه يتطلب مشاركة طوعية من البلديات. وفي هذا السياق، ذكرت السيدة منى المطهري من الجامعة الوطنية للبلديات التونسية أنه من الضروري القيام بالمزيد من الأعمال التأسيسية لمراجعة السياسات الخاصة بالإدارة والاستقلالية البلدية على المستوى المالي ومستوى الأصول قبل الإصرار على تطبيق الشفافية المالية.^v وتتوقع الحكومة وجود عدد كافٍ من البلديات التي ستشارك طوعاً في الإصلاحات لتحسين الشفافية المالية في أنحاء تونس.^{vi}

تجدر الملاحظة أن الحكومة التونسية تميل إلى تعديل التعهد عدد ٤ كي يشمل أهم مراحل نشر تقرير التدقيق بالميزانية التنفيذية، وفق معيار الأهلية الذي وضعته شراكة الحكومة المفتوحة.^{vii} وتخضع تونس حالياً لمراجعة إجرائية بسبب عجزها عن نشر تقرير التدقيق بالميزانية التنفيذية في الوقت المناسب لعامين متتاليين؛^{viii} مع العلم بأن وضع تونس على صعيد شراكة الحكومة المفتوحة يعتمد على نشر تقرير التدقيق في موعده العام القادم.

ويواجه تنفيذ التعهدين عدد ٣ و ٧ ضبابية خاصة في ظل السياق السياسي الحالي. فالتعهد عدد ٣ حول شفافية أصول القطاع العام يتضمن إنجازات طموحة ويتناول مسألة ذات أهمية وطنية. غير أن تعليق النشاط المؤقت للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، في وقت كتابة هذه السطور، التي تُعتبر مسؤولة عن هذا التعهد يجعل مسار التنفيذ غير واضح. وفي حال استأنفت وحدة التصريح بالمكاسب والمصالح العاملة ضمن الهيئة عملياتها، يمكن للتعهد عدد ٣ مأسسة الإصلاحات الحكومية المفتوحة المهمة. علاوةً على ذلك، قد يؤثر حل البرلمان وإعادة تشكيل مجلس الوزراء على الإنجازات التي تتطلب مراسيم تشريعية ومراسيم حكومية في التعهدين. ونتيجة لذلك، لا يصار إلى تقييم أي من التعهدين كتعهد واعد في هذا الوقت. وسيتعين على منتهى أصحاب المصلحة المتعددين ضمن شراكة الحكومة المفتوحة التونسية النظر في الأنشطة الممكنة والتغييرات التي يجب إجراؤها بهدف تحقيق أهداف الحكومة المفتوحة ضمن السياق الحالي.

وكانت آلية إعداد التقارير المستقلة قد قيّمت أربعة تعهدات ذات طموح متواضع أو كبير تُعتبر الأقل تأثراً بالسياق السياسي الحالي كتعهدات واعدة (التعهدات ٢ و ٨ و ١٠ و ١١). وتعدُّ ثلاثة من هذه التعهدات بإيجاد فرص جديدة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار الحكومية. وهي تشمل التعهد عدد ٢ حول عمليات الرقابة العامة، والتعهد ٨ حول الاستراتيجية الحكومية المفتوحة الوطنية، والتعهد عدد ١٠ حول خطط عمل للشباب على مستوى البلديات. أما التعهد عدد ١١، فيعد زيادة نفاذ المواطنين إلى البيانات والمعلومات المفتوحة في خطط ومشاريع العمل البلدي. ووفق التقييم، فإن قدرة التعهد عدد ٢ على تعزيز

الشفافية والمشاركة في التقارير والتوصيات الرقابية كبيرة. تجدر الملاحظة أنه وفق التقييم، تتمتع التعهدات الواعدة الثلاثة المتبقية بقدرة متوازنة على تحقيق النتائج. وبالرغم من أهميتها، إنها تُعتبر توسعاً تدريجياً للإصلاحات الحكومية المفتوحة القائمة.

وتتمثل إحدى الخصائص المشتركة للتعهدات الواعدة في الدعم الكبير من الشركاء المحليين والدوليين ووكالات التنفيذ. وتحصل ثلاثة من التعهدات الواعدة (٨ و ١٠ و ١١) على الدعم بموارد فنية ومالية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. وتشرف وحدة الحكومة الإلكترونية، التي هي في صلب عمل الحكومة المفتوح في تونس، على تنفيذ تعهدين واعدتين (٨ و ١١). هذا وتحظى ثلاثة تعهدات (٢ و ١٠ و ١١) بدعم من منظمات المجتمع المدني المعنية - منها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين و"أنشر المعلومة" والجامعة الوطنية للبلديات التونسية. ويُلخص الجدول ١ أدناه التعهدات التي تمّ تقييمها على أنها واعدة.

الجدول ١: التعهدات الواعدة

التعهدات الواعدة
التعهد ٢: تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يخص التقارير الرقابية: تُعد زيادة نفاذ المواطنين إلى التقارير والتوصيات الرقابية العامة ومراقبتهم لها بتعزيز قدرتهم على مساءلة الحكومة عن النفقات.
التعهد عدد ٨: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس: يُعد التطوير التعاوني لاستراتيجية الحكومة المفتوحة الوطنية بمعرفة المؤشرات وتحديد الأولويات ومواءمة الجهود لإجراء إصلاحات حكومية مفتوحة أطول أمداً.
التعهد عدد ١٠: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي: يُعد تطوير خطط عمل الشباب في ١٢ بلدية بمواصلة توسيع فرص مشاركة الشباب في الحكومة المحلية.
التعهد عدد ١١: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي: يُعد فتح البيانات على المستوى البلدي وتطوير خطط تواصل بزيادة نفاذ المواطنين إلى المعلومات في ٨ بلديات تطبيق خطط عمل الحكومة المفتوحة.

التعهد عدد ٢ تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يخص التقارير الرقابية [الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين]

للاطلاع على وصف كامل للتعهد، راجع التعهد عدد ٢ على الرابط التالي:

https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_AR.pdf

السياق والأهداف:

كان نشر التقارير الرقابية في موعدها هدفًا سعت الحكومة التونسية إلى تحقيقه منذ فترة طويلة. وقد اقترح المجتمع المدني هذا التعهد، ولا سيما الجمعية التونسية للمراقبين العموميين.^{ix} وفي خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة التونسية لعام ٢٠١٤، سعت الحكومة إلى نشر تقارير رقابية صادرة عن عدة هيئات رقابية حكومية لكنها عجزت عن القيام بذلك خلال فترة التنفيذ.^x ويُعتبر تمكين عمليات الرقابة التي ترد أيضًا في استراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية التي تعتمد على الحكومة من الأولويات في خطة عمل مكافحة الفساد الوطنية لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.^{xi} وتسَلطُ الاضطرابات المدنية التي شهدتها البلاد مؤخرًا بسبب المشقات الاقتصادية وفساد الحكومة ومخاوف أخرى الضوء على الحاجة الملحة إلى تمكين مؤسسات الرقابة المالية وبناء ثقة الشعب بالحكومة.^{xii}

ويشكّل عدم إتاحة معلومات الرقابة للعلن عائقًا كبيرًا أمام المساءلة العامة الخاصة بالنفقات الحكومية. وغالبًا ما تعجز الهيئات الحكومية عن التفاعل مع التوصيات الرقابية بسبب عدم وجود مراقبة كافية على تطبيق التوصيات.^{xiii} ويهدف هذا التعهد إلى زيادة نفاذ العموم إلى التقارير الرقابية، وتسهيل متابعة التوصيات الرقابية وخلق الفرص للمشاركة المدنية في عمليات الرقابة. وبشكل خاص، يرمي هذا التعهد إلى تطبيق المرسوم الحكومي رقم ٣٧٥، الذي تمّ تمريره في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ حول نشر التقارير الرقابية ومتابعتها.^{xiv} وفي حال تنفيذه بشكل كامل، يكون هذا التعهد مرتبطًا بقيم شراكة الحكومة المفتوحة الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات والمشاركة المدنية.

القدرة على تحقيق نتائج: كبيرة

تُعتبر الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية مسؤولة عن التنسيق بين مختلف المؤسسات الرقابية في تونس ونشر التقارير والتوصيات الرقابية.^{xv} وتعزز الهيئة الاستخدام الفعال والمسؤول للموارد الحكومية من خلال مراقبة برامج الحكومة ونفقاتها.

تجدر الملاحظة أن المعلومات العامة المتوفرة عن النتائج والتوصيات الرقابية محدودة، كما أنه لا مجال للمشاركة المدنية في عملية الرقابة في تونس. ففوق مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩، سجلت تونس ٢٨ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة محتملة على صعيد الرقابة على النتائج والتحقق منها، وهي نتيجة تُعتبر "ضعيفة". ويعزى ذلك جزئيًا إلى واقع أن الحكومة لم تنشر التقارير الرقابية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ على الإنترنت في الوقت المناسب.^{xvi} وحاليًا، لا يشمل الموقع الإلكتروني للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية سوى تقارير عن نشاطها السنوي بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨.^{xvii} كذلك، لا توفر تونس حاليًا فرصًا للجمهور للمشاركة في عمليات الرقابة، بحيث سجلت ٠ من أصل ١٠٠ نقطة في المسح.^{xviii}

لقد سعت الحكومة إلى تعزيز عمليات الرقابة والشفافية بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال السنوات العديدة الماضية. فقد طورت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية والمنظمة أدلة لتقييم المخاطر وإجراء عمليات تفتيش رقابية.^{xix} وفي حزيران/يونيو ٢٠٢١، عقدت الهيئة ندوتها السنوية التي تمحورت حول نشر التقارير الرقابية كركيزة أساسية للشفافية والمساءلة. وقد سلطت الندوة الضوء على أفضل الممارسات الدولية، وتجربة تونس، والإجراءات والامتثال للمتطلبات القانونية في ما يتعلق بنشر التقارير الرقابية.^{xx}

من خلال هذا التعهد، تسعى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، بالشراكة مع هيئات رقابة أخرى والجمعية التونسية للمراقبين العموميين، إلى تحديث الموقع الإلكتروني، وإنشاء منصة تفاعلية إلكترونية ودليل إجراءات حول نشر التقارير الرقابية. وفي وقت كتابة هذه السطور، كانت الهيئة والجمعية قد قامتا بالفعل بإعداد كتيّب للممارسات الجيدة.^{xxi} وستعقد الجمعية جلسة لمشاركة محتوى الدليل مع المراقبين العموميين والمسؤولين. كما سيتم إعداد نسخة مبسطة عن الدليل، تستهدف الصحفيين والمجتمع المدني.^{xxii}

واستنادًا إلى القاضي المالي السيد محمد بوعزيز، وضعت الهيئة ثلاثة أهداف رئيسية: (١) زيادة نشر التقارير الرقابية و (٢) زيادة نشر النتائج والتوصيات الرقابية و (٣) تسليط الضوء على استجابة المؤسسات الحكومية للتوصيات الرقابية ومراقبتها. وذكر بوعزيز أنه، في الإجمال، على هيئات الرقابة في تونس نشر ٣ تقارير رقابية عامة، و ٣ تقارير رقابية خاصة بقطاعات محددة، ونحو ٢٠ تقريرًا رقبائيًا خاصًا بالوزارات. وستسمح المنصة للعمامة بالتعليق على هذه التقارير، رغم عدم اتخاذ قرار بعد بشأن مدخلات العامة في وقت كتابة هذه السطور في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.^{xxiii} وبحلول هذا التاريخ، كانت الهيئة قد أطلقت دعوات لتقديم طلبات للحصول على المساعدة لتصميم المنصة.^{xxiv} يُذكر أن الهيئة كانت تتواصل أيضًا مع الشركاء والجهات المانحة للحصول على تمويل للبوابة.

كما تحدث بوعزيز عن وجود عائقين أساسيين أمام تطبيق المرسوم الحكومي رقم ٣٧٥ حول نشر التقارير الرقابية. فقد قال أولاً إن الهيئات الحكومية التي طُلب منها نشر التقارير الرقابية غالبًا ما تقتصر إلى الموارد والخبرة لجمع نتائج الرقابة ونشرها. ثانيًا، إن المؤسسات غير معتمدة على نشر التقارير الرقابية وتجهل فوائد شفافية الرقابة. بدلًا من ذلك، يساور بعض المؤسسات القلق إزاء كيفية استخدام المعلومات الواردة في التقارير.^{xxv} وقد سلط أحد المشاركين في ندوة الهيئة السنوية الضوء على مخاوف المسؤولين بشأن إمكانية استخدام المعلومات الواردة في التقارير الرقابية لانتقاد الحكومة الحالية. وأضاف مشارك آخر أن الهيئات الرقابية في تونس بعيدة عن التدخل السياسي نظريًا لكن ليس عمليًا. وأوصى باستغلال إطار العمل القانوني الحالي لتعزيز استقلالية نظام الرقابة.^{xxvi}

علاوةً على ذلك، أشار المرسوم إلى أن نشر التقارير يجب أن يأخذ في الحسبان حماية المعلومات المرتبطة بالأمن الوطني وتحديد المعلومات. وتساهم مخاوف المؤسسات الحكومية المتعلقة بانتهاك هذه المواصفات في جعلها أكثر ترددًا في نشر التقارير الرقابية.^{xxvii} وقد صُمم هذا التعهد لتسهيل الانتقال إلى شفافية أكبر على صعيد الامتثال للقانون. وهذا وتوسع الهيئة العليا للرقابة

الإدارية والمالية إلى تبديد مخاوف المؤسسات الحكومية من خلال دليل الإجراءات وجلسات زيادة الوعي ومنصة إلكترونية تفاعلية لنشر التقارير الرقابية.

وتعتقد السيدة منى مكي من الجمعية التونسية للمراقبين العموميين أن هذا التعهد سيسهل النفاذ إلى المعلومات الرقابية والمشاركة المدنية في عملية الرقابة. ولفنتت إلى أن هذا التعهد سيتيح للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وللجمعية مواكبة الوزارات في هذه العملية لنشر التقارير الرقابية من خلال المتابعة بغية المساعدة في تذليل العقبات، وتوفير المساعدة الفنية وتسهيل إنشاء بيئة لتطبيق المرسوم الحكومي.^{xxviii}

وتبدو قدرة هذا التعهد على زيادة الشفافية والمشاركة المدنية في عمليات الرقابة الحكومية مرتفعة. وتتبع هذه القدرة من التصميم الاستراتيجي للتعهد المعد لمواجهة العوائق الفنية والثقافية أمام تطبيق المرسوم الحكومي رقم ٣٧٥. ويعدّ التطبيق الكامل لهذا المرسوم بتغيير "قواعد اللعبة" وسيمثل تحسناً مهماً للوضع القائم حيث أن مستوى شفافية الرقابة محدود للغاية وما من قنوات للمشاركة المدنية. وفي حين لم يتمّ ذكر ذلك صراحةً في مراحل الإنجاز، إلا أن الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أشاروا إلى أن التطبيق سيشمل أيضاً جلسات لزيادة التوعية ومساعدات فنية للإجابة على أسئلة ومخاوف المسؤولين المتعلقة بشفافية المعلومات الرقابية.^{xxix}

ولتحقيق نتائج كبيرة على صعيد الحكومة المفتوحة، لا بدّ للتطبيق من أن يؤدي إلى تغييرات دائمة في الممارسات الحكومية تُسفر عن تعزيز نشر النتائج والتوصيات الرقابية. وإلى جانب زيادة الشفافية الرقابية، ستشمل الأدلة على تحقيق نتائج كبيرة استحداث واستخدام آليات لتوفير مدخلات العموم في الإجراءات الرقابية، و/أو النتائج الرقابية و/أو التقدم المحرز على صعيد تطبيق التوصيات.

الفرص والتحديات والتوصيات خلال التنفيذ

يشير التقييم إلى قدرة هذا التعهد الواعدة على تحقيق نتائج على صعيد الحكومة المفتوحة وفقاً لقدرة على إدخال مساءلة العموم عن النفقات الحكومية. من جهة أخرى، من المرجح أن تكون مخاوف المسؤولين الحكوميين حول كيفية تأثير مساءلة أكبر من العموم على الحكومة الحالية أهم العقبات أمام هذا الإصلاح. وعليه، يكتسي بناء حجج قوية حول قيمة مساءلة العموم للمسؤولين الحكوميين والتواصل بشأنها أهمية قصوى. فضلاً عن ذلك، تتطلب آثار السياق السياسي الصاخب على قدرة الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية على العمل إيلاء أهمية خاصة لكيفية النفاذ إلى التنفيذ. ويشمل مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩ التوصيات التالية من أجل تعزيز استقلالية الهيئة وقدرتها:

- "ضرورة الحصول على الموافقة التشريعية أو القضائية لتعيين رئيس مؤسسة الرقابة العليا وعزله.
- ضمان توافر التمويل المناسب لمؤسسة الرقابة العليا من أجل تنفيذ مهامها، كما هو محدد من هيئة مستقلة (على سبيل المثال الهيئة التشريعية أو القضائية).

- ضمان مراجعة العمليات الرقابية من جانب وكالة مستقلة.^{xxx}

هذا ويمكن أن يمثل غياب التمويل للبوابة عائقًا أمام التنفيذ. كذلك، من شأن استحداث البوابة وكتيب الإجراءات مع الاقتراب من نهاية فترة التنفيذ أن يصعب تحديد ما إذا كانت هذه الأدوات ستسفر عن شفافية أكبر ومساءلة العموم في نهاية فترة التنفيذ. ونتيجةً لذلك، سيكون تحديد التمويل المستدام والبناء استراتيجيًا على هذا الإصلاح في خطط عمل متعاقبة أساسيين لتحقيق نتائج الحكومة المفتوحة في نهاية المطاف. وقد أثبتت تجارب تونس وغيرها من الدول الأعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة أن مؤسسات الرقابة المفتوحة غالبًا ما تكون إصلاحًا مليئًا بالتحديات ولكن حيويًا في الوقت نفسه.

إلى ذلك، يتمثل تحدٍ آخر في ضمان أن تسفر مدخلات المواطن عن استجابة حكومية. فالعديد من الدول الأعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة قد باشرت بإصلاحات مماثلة للخروج بفرص إلكترونية وشخصية للمشاركة المدنية في عمليات الرقابة. على سبيل المثال، يوفر مرصد الميزانية في جورجيا فرصًا للعامة كي يقدموا تعليقاتهم على خطة الرقابة السنوية ومخاطر الفساد وتفضيل القطاعات التي تقوم بالرقابة.^{xxxi} على نحو مماثل، التزمت الأرجنتين بالعمل مع المجتمع المدني لتطوير منصة تفاعلية إلكترونية من أجل مراقبة تطبيق توصيات الرقابة. غير أنه تمّ تمديد تطبيق هذا الإصلاح لغاية ٢٠٢٢.^{xxxii} أخيرًا، زادت الفلبين تدريجيًا مشاركة العموم في إجراء تحقيقات رقابية في القطاعات ذات الأولوية في خطط العمل المتعاقبة، مظهرًا توفر فرص غير متصلة بالإنترنت لبناء ثقة العموم في مؤسسات الرقابة.^{xxxiii}

[التعهد عدد ٨ تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس]

[وحدة الحكومة الإلكترونية برئاسة الحكومة]

للاطلاع على وصف كامل للتعهد، راجع التعهد عدد ٨ على الرابط التالي:

https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_AR.pdf

السياق والأهداف:

شرعت تونس في تنفيذ عملية حكومة مفتوحة ملحوظة منذ الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة في ٢٠١١، وبخاصة في ما يتعلق بالبيانات المفتوحة والنفوذ إلى المعلومات. كما سعت إلى نشر قيم الحكومة المفتوحة من خلال مساعٍ متنوعة على غرار تدريب موظفي الدولة على الحكومة المفتوحة وتسهيل استحداث خطط عمل على المستوى البلدي.^{xxxiv}

غير أن إضفاء الطابع المؤسسي على قيم الحكومة المفتوحة في أوساط الهيئات الحكومية غير متساوٍ، كما بينت الأزمة السياسية الحالية. فالتعليق المؤقت لنشاط البرلمان والهيئة المركزية لمكافحة الفساد (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) في ٢٠٢١ يمثل مرحلة

مهمة على وجه الخصوص من أجل تطبيع قيم الحكومة المفتوحة عند أعلى المستويات الحكومية ومنح الأولوية لإصلاحات منسقة ومدروسة على مستوى الحكومة المفتوحة.

ويهدف هذا التعهد إلى تطوير استراتيجية وطنية للحكومة المفتوحة مع مشاركة المجتمع المدني والعموم. وستقوم الاستراتيجية على تشخيص لبيئة الحكومة المفتوحة الحالية والاستشارات مع الشركاء الوطنيين والدوليين. واستنادًا إلى خالد السالمي، مدير عام وحدة الحكومة الإلكترونية، فإن الاستراتيجية ستحدّد الأولويات وتنسق مساعي الحكومة المفتوحة على المستوى الحكومي. كما ستحدّد الاستراتيجية مؤشرات الحكومة المفتوحة من أجل قياس أثر الإصلاحات بشكل أفضل على مرّ الوقت وعلى مستوى خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة.^{xxxv} يُذكر أن المقاربة التشاركية لتصميم الاستراتيجية تجعل هذا التعهد مناسبًا لقيمة مشاركة الحكومة المفتوحة القائمة على المشاركة المدنية.

القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة

صمّمت تونس ٦١ تعهدًا على مستوى ٤ خطط عمل منذ الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة في ٢٠١١. ونظرًا إلى دورة خطة العمل الممتدة على سنتين، غالبًا ما يتمّ تصميم الإصلاحات وقياسها استنادًا إلى نتائجها على المدى القصير. فضلًا عن ذلك، ازداد عدد الوكالات الحكومية والشركاء من المجتمع المدني المشاركة في عملية شراكة الحكومة المفتوحة في تونس. ويرمي تطوير استراتيجية حكومة مفتوحة إلى توفير إطار شامل لتصميم إصلاحات الحكومة المفتوحة وقياسها لتمتد على فترة زمنية أطول وتطال أصحاب مصلحة متنوعين.

وفي وقت كتابة هذه السطور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، كانت بعض الأنشطة الرامية إلى تطوير استراتيجية الحكومة المفتوحة تسير على قدم وساق. فقد أطلقت الحكومة استشارة عمومية من ١ تشرين الأول/أكتوبر ولغاية ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ وتلقت ٢٣ ردًا حول أولويات الحكومة المفتوحة واقتراحات الإصلاح على المستويين الوطني والمحلي.^{xxxvi} وشمل المستطلعون ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وسلّط المسح الضوء على الشفافية والمشاركة كأولويات الحكومة المفتوحة و"المنصات الرقمية والبوابات" كأدوات الحكومة الرقمية "الأنجع والأسهل من حيث إمكانية النفاذ إليها". ورتّب المستطلعون مجالات السياسة ذات الأولوية في إصلاحات الحكومة المفتوحة كالتالي: الصحة (٧١٪) والنقل (٧١٪) والتعليم والعدالة والشؤون الاجتماعية (٥٧٪ لكل مجال).^{xxxvii}

في هذا السياق، أشار أليساندرو بوزيني إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سبق وأجرت تشخيصًا للحكومة المفتوحة استطلع آراء المؤسسات الحكومية المشاركة في عمل الحكومة المفتوحة. ولكن التشخيص لم يكن قد نُشر بعد في وقت كتابة هذه السطور إذ إن التعليق المؤقت لأنشطة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قوّض إكمال التقرير. كما تدعم المنظمة الحكومة خلال الاستشارات المتعلقة بالاستراتيجية وعملية الصياغة. وسوف تنظم وحدة الحكومة الإلكترونية والمنظمة العديد من الطاومات

المستديرة الخاصة بالموضوع لمناقشة الأولويات والمبادئ التوجيهية ومجالات التدخل الذي ستشملها الاستراتيجية.^{xxxviii} ووفق ريم الغرناوي، نظمت الحكومة التونسية أيضًا ندوات عبر الإنترنت مع كندا وغيرها من الدول لجمع تجارب مقارنة.^{xxxix}

هذا ومن المتوقع نشر الاستراتيجية مطلع ٢٠٢٢ وأن ترافقها جهود زيادة التوعية لنشرها في أوساط غير المشاركين فيها.^{xl} وسيتمّ تقديم الاستراتيجية بصيغتها النهائية إلى مجلس الوزراء للتصديق، الأمر الذي سيضفي الطابع المؤسسي على استراتيجية الحكومة المفتوحة الموحدة على صعيد كافة إدارات الحكومة. كما سيتمّ تحديد إطار حوكمة الاستراتيجية بينما يتمّ إعدادها. وستقدّم الاستراتيجية مجموعة من الأولويات والمؤشرات لتنسيق جهود الحكومة المفتوحة في كافة إدارات الحكومة وتوفير أداة لقياس الأثر. وستعيد الحكومة النظر بالاستراتيجية بشكل دوري من خلال وسيلة تشاركية لضمان استمرارية وثيقة صلة الأولويات والأهداف وستستخدم خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة للسعي إلى تنفيذ الأولويات المحددة.^{xli} وفي وقت كتابة هذه السطور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، شكّل رئيس الوزراء المعين حديثاً مجلس وزراء جديداً بعد ثلاثة أشهر من الفراغ الحكومي.^{xlii}

يشير التقييم إلى قدرة هذا التعهد المتواضعة على تحقيق نتائج الحكومة المفتوحة. ويلفت أليساندرو بوزيني إلى قدرة هذه الاستراتيجية على زيادة التوعية بشأن معنى وأهمية الحكومة المفتوحة عند أعلى المستويات الحكومية، من أجل توسعة نطاق أصحاب المصلحة المشاركين في مساعي الحكومة المفتوحة، وتنسيق الإصلاحات بشكل أفضل بين مختلف هيئات ومستويات الحكومة.^{xliii} ومن شأن التعليق المؤقت لنشاط كل من البرلمان والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تعقيد التعهدات في خطة العمل هذه التي تعوّل على هذه الهيئات من أجل إحراز التقدّم. غير أن هذا التعهد يمثل فرصة لمواصلة الجهود التعاونية من أجل تعزيز شفافية الحكومة والمساءلة والمشاركة المدنية رغم الأزمة السياسية المستمرة. كما تمثل الاستراتيجية فرصة لاستثمار اهتمام الحكومة ومواردها في مؤسسات الشفافية والمساءلة المستقلة. ويساهم إشراف خالد السالمي، جهة الاتصال في شراكة الحكومة المفتوحة ومدير وحدة الحكومة الإلكترونية، على هذا التعهد جزئيًا في قدرته على تحقيق نتائج. إلى ذلك، يشير إدراج هذا الإصلاح في إطار هيكليّة شراكة الحكومة المفتوحة والفرع التنفيذي في تونس إلى وجود الإرادة السياسية الضرورية والإدارة المتمرسّة لتسهيل الإنجاز.

ومن شأن النتائج الملحوظة التي يحققها هذا التعهد في مراحل مبكرة ألا تشمل المشاركة في إعداد استراتيجية الحكومة المفتوحة فحسب، بل أيضًا دليلاً على أن الاستراتيجية تسهّل مقارنة منسقة على نحو أكبر للحكومة المفتوحة على مستوى الحكومة. وستشمل النتائج المبكرة أيضًا ثقة أصحاب المصلحة في المجتمع المدني بالعملية وإشراكهم في تحديد الأولويات وتصميم الإصلاحات. وقد يشمل هذا الدليل اتصالات ومشاريع داخل الحكومة ومشاركة الوكالات والمؤسسات الجديدة في مجال عمل الحكومة المفتوحة وإصلاحات متوائمة مع مؤشرات الحكومة المفتوحة القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى. كما يمكن أن يشمل الدليل بيانات وخطوات من أعلى المستويات الحكومية تشير إلى تعهد بتحقيق الشفافية الحكومية والمساءلة والمشاركة المدنية.

الفرص والتحديات والتوصيات خلال التنفيذ

في صيف ٢٠٢١، أ قدم الرئيس التونسي على حلّ الحكومة وإقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وتجميد عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ردًا على احتجاجات المواطنين على الركود الاقتصادي وفساد الحكومة، من جملة مشاكل أخرى.^{xliv} وفي تشرين الأول/أكتوبر، عين الرئيس رئيس وزراء جديدًا شكّل مجلس وزراء جديدًا. غير أن الإقبال المستمر للفرع التشريعي وهيئة مكافحة الفساد سيعدّ تصميم استراتيجية حكومة مفتوحة وتطبيقها على مستوى كامل الحكومة. وصرّح رئيس الوزراء بأن مكافحة الفساد ستكون من أولوية الحكومة.^{xlv} ويُعتبر إحياء البرلمان واستئناف عمل الهيئة أساسيًا لأهداف الحكومة المفتوحة ومكافحة الفساد المساندة المتبادلة. وسيطلب التطبيق الشامل لهذا التعهد عمل الهيئات الديمقراطية وهيئات مكافحة الفساد في تونس بشكل كامل.

وفي ٢٠١٩، التزمت الأرجنتين بتصميم استراتيجية حكومة مفتوحة وطنية تستند إلى نتائج مسح أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الحكومة المفتوحة. وتهدف الاستراتيجية على نحو خاص إلى مواءمة إصلاحات الحكومة المفتوحة الوطنية والمحلية وتوسعة نطاق مجتمع المصلحين.^{xlvi} ومن بين الدول الأعضاء الأخرى في شراكة الحكومة المفتوحة التي التزمت باستراتيجية الحكومة المفتوحة، نذكر فنلندا وكالي وكولومبيا وكندا.^{xlvii}

- ومن أجل تحقيق قدرة هذا التعهد بالكامل، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن يتخذ المطبقون النقاط التالية في الحسبان:
- استخدام عملية المشاركة في الإعداد لتوسيع رقعة المشاركة البلدية في إصلاح الحكومة المفتوحة وإنشاء مساحات أمام البلديات المنخرطة أساسًا لمشاركة تجاربها والتقدّم الذي تحرزه والعبر التي استخلصتها.
 - تسهيل مشاركة المجتمع المدني بما يتخطى "المشاركين المعتادين" وإشراك المجتمع المدني ليس فقط في تحديد الأولويات الموضوعية ولكن أيضًا في تصميم الاستراتيجية.
 - استخدام عملية المشاركة في الإعداد كفرصة لإيصال اقتراح قيمة الحكومة المفتوحة إلى الحكومة الجديدة والشركاء غير الحكوميين من خلال تسليط الضوء على التقدّم المحرز لغاية الآن وإشراك الوزارات والوكالات غير المنخرطة بعد على غرار وزارات التعليم والزراعة والصحة.
 - مواءمة الاستراتيجية مع خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة لعام ٢٠٢٣ في تونس من حيث المحتوى واللوجستيات، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات المحتملة لعمليات شراكة الحكومة المفتوحة التي ستسمح بمزيد من المرونة في ما يتعلق بمدة وتوقيت تقديم خطط عمل مستقبلية لشراكة الحكومة المفتوحة.^{xlviii}
 - تحديد الفرص لمواءمة استراتيجية الحكومة المفتوحة مع أولويات الحكومة لمكافحة الفساد لتحقيق إصلاحات مساندة متبادلة وإرادة سياسية متزايدة.

[التعهد عدد ١٠ تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي] [تعاون البلديات

مع الجامعة الوطنية للمدن التونسية ووحدة الحكومة الإلكترونية برئاسة الحكومة]

للاطلاع على وصف كامل للتعهد، راجع التعهد عدد ١٠ على الرابط التالي:

https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_AR.pdf

السياق والأهداف:

هذا التعهد هو الأول في تونس وفي أوساط الدول الأعضاء في شراكة الحكومة المفتوحة، الذي يرمي إلى تطبيق خطط عمل الشباب على المستوى البلدي. غير أن هذا الإصلاح يبني على التعهدات التونسية السابقة في إطار شراكة الحكومة المفتوحة من حيث إشراك الشباب في عملية صنع القرار وتعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي. وفي التعهد عدد ١٠ من خطة العمل التونسية السابقة، سعت الحكومة إلى إنشاء مجالس محلية ومنصة إلكترونية لتفعيل مشاركة الشباب في الحكومة المحلية ولكنها لم تحقق سوى نجاحات محدودة.^{xlix} أما التعهد عدد ١١ في الخطة السابقة، فأُسفرت عن تطوير ٨ خطط عمل حكومة مفتوحة بلدية يتم تنفيذها حاليًا.¹

وناهيك عن شراكة الحكومة المفتوحة، فإن هذه المبادرة هي جزء من رزمة إصلاحات بلدية أكبر طويلة المدى مطبقة بالشراكة مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي من ٢٠١٥ ولغاية ٢٠٢٣. وحتى الآن، بدأت ٢٩ بلدية بتطبيق خطط عمل الشباب المطوّرة بالتعاون مع الشباب ومنظمات المجتمع المدني.ⁱⁱ وحاليًا، تطبق البلديات وأصحاب المصلحة المحليين أنشطة على غرار إذاعات الشباب عبر الإنترنت ومختبرات المواطنين والتطبيقات الرقمية.ⁱⁱⁱ وفي إطار هذا التعهد، تلتزم الحكومة باختيار ١٢ بلدية إضافية وتدريبها ودعمها لتطوير خطط عمل للشباب وتطبيقها. وستركز خطط العمل على إصلاح الحكومة المفتوحة، رغم أن المحتوى ستحدده في نهاية المطاف المشاريع المقترحة من مشاركات الشباب.ⁱⁱⁱ

القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة

يُعتبر استبعاد الشباب عن عملية صنع السياسة مشكلة مستمرة في تونس. ويساهم غياب فرص المشاركة من جهة الحكومة والخيبة في أوساط الشباب في تفاقم المشكلة. ففي ٢٠٢١، شكّل الشباب نحو ربع سكان تونس حيث تتراوح أعمار ٢٠.٨٪ منهم بين ١٠ و ٢٤ عامًا.^{iv} لكن مساحًا أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٠١٨ أظهر مستويات مشاركة متدنية للشباب في الانتخابات، وسط مشاركة ٦.١١٪ فقط من الفئة العمرية التي تتراوح بين ١٨ و ٢٥ عامًا في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.^{iv}

وتؤكد الاحتجاجات التي هيمنت عليها الشريحة الشبابية منذ ٢٠١١ ولغاية تاريخه على حسّ متواصل من الاستبعاد الاقتصادي والسياسي وعلى مستوى ثقة متدنٍ بالحكومة.^{vi} فقد كان الشباب التونسي قوة مهيمنة في ثورة ٢٠١١ ولا يزالون منخرطين في المجتمع المدني، ولا سيما عبر الإنترنت.^{vii} لكن هذا الانخراط خارج كنف الدولة لم يُترجم في تمثيل الشباب في الحكومة أو

مشاركته في عملية صنع القرار الرسمية. فضلاً عن ذلك، يواجه الشباب التونسي غير المتعلم والعاقل عن العمل حواجز بشكل خاص تعيق مشاركته في هذه العملية.^{lviii}

وقبل هذا التعهد، دعمت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ٢٩ بلدية من أجل تطوير خطط عمل للشباب، تم تطبيق ١٧ منها. وقد انصب التركيز على تطوير إطار عمل وثقافة وبيئة تقود إلى مشاركة الشباب في الحكم. وبالفعل، تم تحقيق بعض المشاريع التجريبية من خطط عمل الشباب: ثمة إذاعة شبابية عبر الإنترنت في بلدية منزل سالم، كما وصلت بلدية عقارب العمل مع شركاء غير حكوميين خارج خطة العمل على مشاريع إضافية، على غرار الإنارة العامة.^{lix}

وبغية توسيع رقعة هذه الجهود المنضوية ضمن التعهد، نشرت الحكومة دعوة إلى بلديات جديدة للمشاركة في تطوير خطط عمل للشباب في آب/أغسطس ٢٠٢١. وقد اختارت لجنة اختيار تضم ممثلين عن الحكومة والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ١٢ بلدية من أصل ٢٥ كانت قدّمت طلباً وذلك استناداً إلى معايير اختيار محددة مسبقاً.^{lx} كذلك، تدرج ٦ من هذه البلديات في إطار التعهد عدد ١١ في خطة العمل السابقة، حيث التزمت بالمشاركة في إعداد خطة عمل حكومة مفتوحة بلدية.^{lxi}

هذا وسوف يتم تنفيذ التعهد على عدة مراحل. في المرحلة الأولى، ستقوم المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بتسهيل "يوم مفتوح" في كل بلدية يتخلله مناقشات من أجل تحديد العراقيل أمام مشاركة الشباب والفرص الحالية والتواصل الموجه نحو الشباب إضافة إلى أهمية إشراك الشباب في عملية صنع القرار المحلية. ومن خلال البناء على اليوم المفتوح، ستشجع المؤسسة البلديات على تعميم دعوة للمشاركة في مجموعة عمل من أجل تصميم خطة عمل للشباب. وسيتم تشكيل مجموعة عمل من ثمانية أعضاء في كل بلدية مشاركة. وسيمثل الأعضاء كلاً من "دار الشباب" و"دار الثقافة" وجمعيات شبابية.

أما في المرحلة الثانية، فسيتمولى مستشارون تمّ اللجوء إلى خدماتهم تيسير دورتين لبناء قدرات مجموعات العمل حول (١) التواصل في إدارة الأزمات والقيادة، و(٢) الحوكمة المحلية والمشاركة والسياس القانوني. وخلال المرحلة الثالثة، ستجتمع مجموعات العمل في أربع مناطق في تونس من أجل تطوير خطط العمل وذلك خلال ورشة عمل تمتد على ثلاثة أيام. وسوف تزود المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي مجموعات العمل بنموذج عن خطة العمل وتختار ٧ أو ٨ بلديات تقدم "أفضل" خطط عمل للحصول على تمويل التنفيذ. ويتوقع من البلديات التي لم يتم اختيارها من أجل الحصول على تمويل إيجاد موارد بديلة كما حصل في النسخ السابقة من هذا الإصلاح. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ خطط العمل المختارة هذه في تموز/يوليو أو آب/أغسطس ٢٠٢٢.^{lxii}

ويشير التقييم إلى قدرة هذا التعهد المتواضعة على تفعيل مشاركة الشباب في الحكومة. ورغم أهميته، يفقر الإصلاح إلى القدرة الكبيرة على تحقيق النتائج لأنه توسعة لمشروع قائم ليطل عدداً محدوداً من البلديات. ومن شأن الأدلة على تحقيق نتائج مهمة في مرحلة مبكرة أن تشمل دليلاً على مشاركة عدد أكبر من الشباب في صنع القرار وعلى أن مشاركتهم أسفرت عن إصلاحات مهمة بالنسبة للشباب التونسيين. وتتوقع سوسن من وحدة الحكومة الإلكترونية أن ينتج عن هذا التعهد مجالات وثقافة تتيح مشاركة الشباب في البلديات، وبخاصة في المناطق المحرومة.^{lxiii}

في هذا السياق، تتوقع بلدية قرطاج، وهي إحدى البلديات المشاركة، الخروج بثلاث فوائد من تطوير وتنفيذ خطة عمل للشباب. أولاً، تأمل البلدية تفعيل مشاركة الشباب في الانتخابات. ثانياً، تهدف إلى زيادة اهتمام الشباب بريادة الأعمال والتطوع والمشاركة السياسية. وثالثاً، تعتزم البلدية تمثين برامجها لجمع فئات اجتماعية مختلفة معاً من خلال الرياضة وذلك عبر استخدام عملية خطة العمل لتعيين سفراء شباب وضمّ جمعيات مختلفة تعمل على هذه المسألة.^{lxiv}

الفرص والتحديات والتوصيات خلال التنفيذ

كما أثبت التعهد عدد ١٠ في خطة العمل السابقة، تطرح استدامة هذا الإصلاح تحدياً محتملاً. فعلى المدى القريب، سيتعين على المنفذين التفكير في كيفية الحفاظ على انخراط الشباب خلال تنفيذ خطة العمل. أما على المدى الأطول، فعليهم التفكير في كيفية استمرار الإصلاح عندما ينتهي دعم المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي في ٢٠٢٣. ومن بين الحلول الممكنة، نذكر البحث عن فرص لمواءمة الأنشطة مع تعهدات أخرى لشراكة الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي. على سبيل المثال، يمكن دمج توعية الشباب بخطة العمل في خطط التواصل الخاصة بالبلديات المعنية التي يتم تطويرها بموجب التعهد عدد ١١.

تُعتبر تونس أول عضو في شراكة الحكومة المفتوحة يلتزم بخطة عمل للشباب على المستوى البلدي. غير أن الأوروغواي تعهدت بتمكين الشباب والنساء في الأرياف من تصميم أجندة سياسة تترافق مع تعقب التقدم المحرز على موقع إلكتروني متاح للجميع.^{lxv} وعلى المستوى الوطني، تعهدت ألمانيا بدعوة الشباب لتطوير استراتيجية شبابية وطنية وإشراكهم في صياغة خطة عمل وطنية لشراكة الحكومة المفتوحة.^{lxvi} وخلال تطوير وتنفيذ خطة عمل للشباب، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأخذ النقاط التالية في الحسبان لتسهيل مشاركة الشباب:

- تصميم مجموعات العمل بحيث تتيح مجالاً لعدة أصحاب مصلحة لإقامة حوار مستمر يجمع ممثلين عن مختلف شرائح المجتمع.
- يجب أن تكون مجموعات العمل شفافة حيال تركيبها واجتماعاتها وقراراتها وخطة عملها بحيث يتمكن العموم من متابعة عملية التصميم والتنفيذ والمشاركة فيها عندما يكون ذلك مناسباً.
- على مجموعات العمل زيادة التوعية حيال مسودة خطة عمل الشباب وجمع المدخلات ذات الصلة من الشباب والمجتمع المدني خارج نطاقها.
- على مجموعات العمل الاجتماع باستمرار خلال مرحلة التنفيذ لمراقبة التقدم المحرز والتعاون على تذليل العقبات.

[التعهد عدد ١١ تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي] [بلديات قرطاج وحمام الشط ودار شعبان الفهري وزاوية سوسة والزريبة والرقاب والسواسي وقابس]

للاطلاع على وصف كامل للتعهد، راجع التعهد عدد ١١ على الرابط التالي:

https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Action-Plan_2021-2023_AR.pdf

السياق والأهداف:

يشكل هذا التعهد جزءاً من جهود تونس المستمرة لإضفاء الطابع المؤسسي على الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي. فقد أسفر التعهد عدد ١١ ضمن خطة عمل تونس ٢٠١٨-٢٠٢٠ عن تشارك ثماني بلديات في وضع خطط عمل الحكومة المفتوحة.^{lxvii} ويهدف تعهد المتابعة هذا إلى تسهيل تنفيذ خطط العمل هذه من خلال تعزيز تواصل البلديات مع المواطنين والبيانات المفتوحة. وفي تعهدات شراكة الحكومة المفتوحة المستقبلية، تميل تونس إلى زيادة عدد البلديات التي تطور خطط عمل على المستوى المحلي.^{lxviii}

وبموجب هذا التعهد، ستدعم وحدة الحكومة الإلكترونية وشركاء المجتمع المدني (على غرار أنشر المعلومة والجامعة الوطنية للبلديات التونسية) البلديات الثماني لإعداد قائمة بالبيانات المفتوحة ونشر مجموعات بيانات ذات أولوية، مع التركيز على البيانات المكانية (مواقع الشواطئ والمنتزهات والنصب، إلخ). ويشبه هذا التركيز التعهد عدد ٣ في الخطة السابقة، الذي هدف إلى فتح بيانات جيومكانية على المستوى الوطني.^{lxix} كذلك، ستدعم المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي البلديات من خلال توفير الموارد والمساعدة الفنية لتطوير خطط تواصل سترركز على التقدم المحرز على صعيد البيانات المفتوحة وخطط العمل وفرص مشاركة الشباب. ويُعتبر تطوير هذه الخطط تنفيذاً مباشراً لتوصية وردت في تقرير تصميم آلية إعداد التقارير المستقلة ٢٠١٨-٢٠٢٠.^{lxx}

القدرة على تحقيق نتائج: متواضعة

يمكن المواطنين حالياً من النفاذ إلى بعض البيانات على المستوى البلدي من خلال بوابة "بلديتي" التي تديرها أنشر المعلومة. وتضمنت بوابة البيانات المفتوحة البلدية ٧٥٤ مجموعة بيانات تتعلق بـ ١٤ مجالاً خاصاً بالسياسة من ٦٠ بلدية في وقت كتابة هذه السطور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.^{lxxi} غير أن البيانات المتاحة غير متسقة على صعيد مجالات السياسة أو البلديات. وبحسب شرف الدين اليعقوبي من أنشر المعلومة، يمثل عدم تمتع المسؤولين البلديين بالمهارات الفنية لجمع ومعالجة واستخدام البيانات المفتوحة عائقاً أمام الكشف عن البيانات بشكل أكثر شمولية. علاوةً على ذلك، لا تقدّر البلديات حتى الآن فوائد البيانات

المفتوحة، وبالتالي لا تتمتع بالمحفزات الكافية لضمان استدامة هذه الإصلاحات.^{lxxii} ويركز هذا التعهد على البيانات المكانية مستجيباً لملاحظات المجتمع المدني خلال المشاركة في إعداد هذا التعهد وطلب المواطنين للتطبيقات المستندة إلى البيانات الجيومكانية.^{lxxiii} فضلاً عن ذلك، تُعتبر منظمة المجتمع المدني الجمعية الإفريقية لتنمية الجغرافية الرقمية شريكاً راعياً في دعم جهود البيانات المكانية.^{lxxiv}

تجدر الملاحظة أنه سبق لأُنشر المعلومة ووحدة الحكومة الإلكترونية أن نفذتا عدة أنشطة لدعم البلديات على فتح بياناتها في وقت كتابة هذه السطور. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، نشرت أنشر المعلومة نموذجاً للبلديات كي تعدّ قائمة بحالة البيانات المفتوحة في عدة قطاعات (الميزانية والخدمات العامة والبنية التحتية، إلخ). وتمّ نشر هذا النموذج عبر الإنترنت للحصول على مدخلات العموم بشأن الصيغة والمحتوى.^{lxxv} وستستخدم البلديات نموذج القائمة لتحديد البيانات المفتوحة التي لها أولوية النشر. ومن ثم، سيتمّ نشر البيانات على بوابة "بلديتي". وبين ٢٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، استضافت وحدة الحكومة الإلكترونية وبرنامج دعم الدول الإفريقية الفرنكوفونية في مجال الحكومة المفتوحة دورة تدريبية للبلديات الثماني بشأن فتح البيانات المكانية. وركز التدريب على بناء قدرة المسؤولين على إنتاج ومعالجة ونشر بيانات مفتوحة لتسهيل استخدامها من قبل الحكومة والمواطنين. وسلّط التدريب الضوء على برمجيات للبيانات الجيومكانية بهدف إتاحة استخدام البيانات من قبل المواقع الإلكترونية والتطبيقات.^{lxxvi}

ستتعاون وحدة الحكومة الإلكترونية مع البلديات لدعم جهود البيانات المفتوحة. كما توفر أنشر المعلومة دعماً فنياً مستمراً لبلدية قرطاج. وعلى غرار العديد من البلديات، تتمتع قرطاج بقدرة محدودة حيث أن لديها أخصائي واحد في تقنية المعلومات في الحكومة البلدية ومجموعة عمل داخلية ديمقراطية تشاركية واحدة. غير أن أنشر المعلومة غير قادرة حالياً على دعم البلديات الأخرى لتنفيذ الأنشطة بموجب هذا التعهد بسبب قيود تحدّ من التمويل.^{lxxvii} وتوصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تتعاون وحدة الحكومة الإلكترونية وأنشر المعلومة في تقديم الدعم إلى البلديات لفتح البيانات.

هذا وستدعم المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي البلديات لتعزيز التواصل مع المواطنين. وسيشمل هذا الدعم المساعدة على إعداد خطة تواصل، والتدريب على بناء قدرات ثلاثة مسؤولين لكل بلدية، وتوفير الموارد وتطوير شعار. كذلك، ستوفر المؤسسة هذا الدعم لغاية أيار/مايو ٢٠٢٢. وستركز خطط التواصل على التقدم المحرز على صعيد جهود البيانات المفتوحة وأهميتها، وخطط عمل الحكومة المفتوحة، وفرص إشراك الشباب.^{lxxviii} وستوفر الجمعية التونسية للحكومة المحلية بناء القدرات في مجال التدريب القانوني والحكومة والمشاركة المدنية ذي الصلة في البلديات الثماني.^{lxxix}

ووفق التقييم، لهذا التعهد قدرة متواضعة على زيادة الشفافية البلدية من خلال البيانات المفتوحة وخطط التواصل. ويتمتع هذا التعهد بطموح متواضع بما أنه يهدف إلى ترسيخ الإصلاحات الجارية في أوساط مجموعة صغيرة من البلديات. مع ذلك، يرسي قاعدة مهمة إذ إن الشفافية الحكومية شرط أساسي لتحقيق الإصلاحات الطموحة المستقبلية التي تركز على المشاركة المدنية والمساءلة العمومية. وبالتالي، يُعتبر هذا التعهد خطوة مهمة إنما تدريجية تجاه فتح الحكومة المحلية في تونس. وعلى المدى

الطويل، يقدّم ترسيخ الحكومة المفتوحة على المستوى البلدي الفرصة لتقريب الحكومة المفتوحة من المواطنين وتحسين تقديم الخدمة للعموم.^{lxxx}

وستشمل الأدلة على تحقيق نتائج مبكرة تغييرات مستدامة في الممارسات الحكومية التي تؤدي إلى نشر البيانات المفتوحة على المستوى البلدي بشكل أشمل ومستمر. وقد تضم هذه التغييرات إجراءات ومعايير وأدوات فنية واضحة لتسهيل جمع البيانات ونشرها. كما قد تشمل تعزيز فهم وتقدير فوائد البيانات المفتوحة في أوساط المسؤولين البلديين. ومن شأن النتائج المبكرة المهمة المُحققة أن تتضمن أدلة على أن الإدارات والمجتمع المدني استخدموا البيانات المتاحة حديثاً للمصلحة العامة، على غرار تحسين تقديم الخدمات العامة أو تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات الحكومية.

الفرص والتحديات والتوصيات خلال التنفيذ

ثمة تحديان محتملان أمام التنفيذ هما توفير التمويل الكافي للمجتمع المدني من أجل دعم البلديات على تنفيذ إصلاح البيانات المفتوحة، والقدرة والموارد الكافية على المستوى البلدي من أجل مأسسة البيانات المفتوحة وممارسات التواصل. ويتمثل تحدٍ محتمل آخر في التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الشريكة المشاركة. مع أخذ هذه التحديات في الاعتبار، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن ينظر المنفذون في النقاط التالية:

- يجب أن تدعو وحدة الحكومة الإلكترونية أصحاب المصلحة الذين يتولون التنفيذ على غرار أنشر المعلومة والجمعية التونسية للحكومة المحلية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي للاجتماع من أجل التواصل وتنسيق الأنشطة لتجنب ازدواجية الجهود، وتوزيع المعرفة الفنية والموارد.
- دعوة البلديات المشاركة في عدة تعهدات حكومية (على غرار الحكومة المفتوحة وخطط عمل الشباب) للاجتماع خلال فترة التنفيذ كي يتمكن المدراء البلديون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من مشاركة الخبرات والصعوبات والدروس المستخلصة.
- مواءمة تعهدات شراكة الحكومة المفتوحة المتمحورة حول البلديات مع البرنامج السنوي للمشاريع البلدية وفرص الموازنة الوطنية والبلدية.
- على المستوى البلدي، إنشاء مجالس استشارية في شؤون البيانات تضم أعضاء من الحكومة وخارجها على السواء من أجل الإشراف على جمع البيانات المفتوحة وتوحيدها ونشرها.
- نشر البيانات البلدية القابلة للتبادل التي ستنجح المقارنة في أوساط البلديات ومستويات الحكومة.

^l تقرير التصميم الصادر عن آلية إعداد التقارير المستقلة ٢٠١٨-٢٠٢٠ الخاص بتونس. شراكة الحكومة المفتوحة، ٢٠٢١.

https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/07/Tunisia_Design_Report_2018-2020_AR.pdf

^{ll} "الاتحاد الأوروبي يحث الرئيس التونسي على إعادة فتح البرلمان"، رويترز ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

<https://www.reuters.com/world/africa/eu-urges-tunisia-president-reopen-parliament-2021-10-19/>

ⁱⁱⁱ "الرئيس التونسي يعين حكومة جديدة، بعد ١١ أسبوعًا على الاستيلاء على السلطة"، فرانس ٢٤، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
<https://www.france24.com/en/africa/20211011-tunisia-names-new-government-11-weeks-after-last-one-was-sacked>

^{iv} "تونس: السلطات تغلق مقر هيئة مكافحة الفساد بعد إجلاء الموظفين"، ميدل إيست مونيتور، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٢١.
<https://www.middleeastmonitor.com/20210821-tunisia-authorities-close-anti-corruption-authority-headquarters-after-evicting-employees/>

^v منى المطهري، مديرة قسم التواصل، علاقات الأعضاء والتأييد في الجامعة الوطنية للبلديات التونسية. مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

^{vi} المعلومات التي قدمتها الحكومة التونسية إلى آلية إعداد التقارير المستقلة خلال فترة تلقي التعليقات ما قبل النشر. كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.
^{vii} معايير الأهلية الصادرة عن شراكة الحكومة المفتوحة. شراكة الحكومة المفتوحة. ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

<https://www.opengovpartnership.org/process/joining-ogp/eligibility-criteria>
^{viii} "إشعار بالخضوع للمراجعة: تونس" شراكة الحكومة المفتوحة. ١٢ تموز/يوليو ٢٠٢١.
https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/07/Tunisia_Under-Review-Letter_20210712.pdf

^{ix} منى مكي، مراقبة، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١؛ سوسن مولى، مستشارة في مجال الخدمات العامة ونائبة مدير وحدة الحكومة الإلكترونية بمكتب الرئيس، حكومة تونس، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.
^x "نشر تقرير سنوي حول أنشطة الرقابة في القطاع العام"، صفحة اللوحة العامة عن التعهد: تونس. شراكة الحكومة المفتوحة. ٢٠١٤.

<https://www.opengovpartnership.org/members/tunisia/commitments/TN0003/>
^{xi} "خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٠". الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. حكومة تونس. ٢٠٢٠.
https://inlucc.tn/wp-content/uploads/2020/11/plan_Action-v2-1.pdf

^{xii} "ازدياد وتيرة الاحتجاجات في تونس بسبب الأزمات الاقتصادية وسط توقيف المناءات". واشنطن بوست. كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.
https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/tunisia-night-protests-economy/2021/01/19/23a59f42-59a5-11eb-a849-6f9423a75ffd_story.html

^{xiii} "أبرز نقاط مشروع الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في تونس"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.
<https://www.oecd.org/mena/governance/good-governance-and-anti-corruption-in-tunisia-highlights-en.pdf>
^{xiv} المرسوم الحكومي رقم ٣٧٥ الذي يتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها. حكومة تونس. ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.

يمكن النفاذ إليه: shorturl.at/hvxQR
^{xv} الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. حكومة تونس. الموقع الإلكتروني http://www.hccaf.tn/?page_id=52
^{xvi} "مسح الموازنة المفتوحة: تونس". الشراكة الدولية للموازنات. ٢٠١٩.
<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2019/tunisia>

^{xvii} "المنشورات". الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. حكومة تونس. الموقع الإلكتروني. http://www.hccaf.tn/?page_id=36
^{xviii} مسح الموازنة المفتوحة: تونس. الشراكة الدولية للموازنات. ٢٠١٩.
<https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2019/tunisia>

^{xix} "الأدلة". الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. حكومة تونس. الموقع الإلكتروني. http://www.hccaf.tn/?page_id=2147
^{xx} "نشر تقرير الرقابة للشفافية والمساءلة". أجندة الندوة الدولية للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في حزيران/يونيو ٢٠٢١. حكومة تونس.

^{xxi} "دليل الممارسات الجيدة لنشر التقارير الرقابية". الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. حكومة تونس. ٢٠٢١. يمكن النفاذ إليه على الرابط التالي:
<https://drive.google.com/file/d/1tGAkevCnFvI3-G4wZMIGjVq4xAHtpf/view>
https://drive.google.com/file/d/1H48Pc_BZCIV-NsrzHVEVdnHr78zbAPZX/view?fbclid=IwAR324C2-OZeibqjB4B6V43jkGXVY--FVXS3vP_skAktIbguZQSgh3zCgF_I

xxii اللجنة التوجيهية لشراكة الحكومة المفتوحة التونسية. محضر الاجتماع. ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. يمكن النفاذ إليه على الرابط التالي:

shorturl.at/hrEQV

xxiii محمد بوعزيز، قاض مالي في الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. حكومة تونس، مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

xxiv "مشروع لإنشاء موقع إلكتروني". الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. ٢٠٢١.

<https://drive.google.com/file/d/1VKqEEJthPmCZO2m6bqZdPpEu60VfRd5/view>

xxv محمد بوعزيز، قاض مالي في الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. حكومة تونس، مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

xxvi تسجيل الندوة السنوية للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، يمكن النفاذ إليه على الرابط التالي: <http://www.hccaf.tn/?p=2171>

xxvii منى مكي، مراقبة، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين. ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١؛ محمد بوعزيز، قاض مالي في الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. حكومة تونس، مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

xxviii منى مكي، مراقبة، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين. ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

xxix منى مكي، مراقبة، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين. ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

xxx "مسح الموازنة المفتوحة: تونس". الشراكة الدولية للموازنات، ٢٠١٩. <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2019/tunisia>

xxxi مرصد الميزانية، حكومة جورجيا. <https://budgetmonitor.ge/en/citizen>

xxxii "توصيات شفافة لمكتب الرقابة العام"، الأرجنتين. شراكة الحكومة المفتوحة.

<https://www.opengovpartnership.org/members/argentina/commitments/ar0087/>

xxxiii "رقابة المواطنين التشاركية" الفلبين. شراكة الحكومة المفتوحة.

<https://www.opengovpartnership.org/members/philippines/commitments/ph0046/>

xxxiv "بناء قرارات موظفي الدولة والمواطنين في مجال الحكومة المفتوحة"، تونس. شراكة الحكومة المفتوحة.

<https://www.opengovpartnership.org/members/tunisia/commitments/TN0011/> و"تنفيذ مبادرات لتطبيق شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي"، تونس. شراكة الحكومة المفتوحة.

<https://www.opengovpartnership.org/members/tunisia/commitments/TN0046/>

xxxv خالد السالمي، مدير وحدة الحكومة الإلكترونية بمكتب الرئيس، حكومة تونس. مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

xxxvi "استشارة عمومية بشأن تفصيل استراتيجية الحكومة المفتوحة في تونس". شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

xxxvii "تنتائج الاستشارة العمومية حول تفصيل استراتيجية الحكومة المفتوحة في تونس"، شراكة

الحكومة المفتوحة في تونس. <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2285>

xxxviii "الاستشارة العمومية حول تفصيل استراتيجية الحكومة المفتوحة التونسية". بوابة المشاركة العمومية، حكومة تونس. <http://fr.e-participation.tn/consultation/154/14-consultation-publique-dans-le-cadre-de-l-%C3%A9laboration-d-une-strat%C3%A9gie-de-gouvernement-ouvert-en-tunisie.htm>

xxxix ريم الغرنابي، مديرة ومستشارة الخدمات العامة، وحدة الحكومة الإلكترونية بمكتب الرئيس، حكومة تونس. مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

xl أليساندرو بوزيني، محلل سياسة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

xxli أليساندرو بوزيني، محلل سياسة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{xli} ريم الغرنائوي، مديرة ومستشارة الخدمات العامة، وحدة الحكومة الإلكترونية بمكتب الرئيس، حكومة تونس. مقابلة مع باحث في مجال لآلية إعداد التقارير المستقلة، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

^{xlii} "حكومة جديدة في تونس تضمّ عدداً قياسياً من النساء"، وكالة أسوشيتد برس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

<https://apnews.com/article/business-africa-tunisia-biden-cabinet-cabinets-acc0b7392401bd6a18804ed267ebe6f9>

^{xliii} أليساندرو بوزيني، محلل سياسة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{xliv} "الاحتجاجات تتزايد في تونس على خلفية الأزمات الاقتصادية؛ وتوقيف المئات". واشنطن بوست، كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/tunisia-night-protests-economy/2021/01/19/23a59f42-59a5-11eb-a849-6f9423a75ffd_story.html

^{xlv} "حكومة جديدة في تونس تضمّ عدداً قياسياً من النساء"، وكالة أسوشيتد برس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

<https://apnews.com/article/business-africa-tunisia-biden-cabinet-cabinets-acc0b7392401bd6a18804ed267ebe6f9>

^{xlvi} "البرنامج الفردي لحكومة مفتوحة"، الأرجنتين. شراكة الحكومة المفتوحة.

<https://www.opengovpartnership.org/members/argentina/commitments/ar0090/>

^{xlvii} أنظر: <https://www.opengovpartnership.org/members/finland/commitments/fi0031/>;

<https://www.opengovpartnership.org/members/colombia/commitments/co0090/>;

<https://www.opengovpartnership.org/members/canada/commitments/ca0002/>

^{xlviii} راجع الصفحة ١٢ من مسودة معايير شراكة الحكومة المفتوحة للمشاركة والمشاركة في الإعداد اعتباراً من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ التي تمت مشاركتها من أجل الحصول على تعليقات العامة. يرجى أخذ العلم أن التغييرات على عمليات شراكة الحكومة المفتوحة لم توافق عليها بعد اللجنة التوجيهية للشراكة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

https://drive.google.com/file/d/1on1xrN8vFiuWGM0dPnEFU8_O9OgHJ7h/view

^{xlix} "مشاركة الشباب"، تونس. شراكة الحكومة المفتوحة.

<https://www.opengovpartnership.org/members/tunisia/commitments/TN0045/>

^l "تنفيذ المبادرات لتطبيق شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي"، تونس. شراكة الحكومة المفتوحة.

<https://www.opengovpartnership.org/members/tunisia/commitments/TN0046/>

^{li} "مبادرة التنمية البلدية"، صحيفة وقائع، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، ٢٠٢٠.

https://www.giz.de/en/downloads/Factsheet_IDM_FR_062020.pdf

^{lii} حمدي ضحى، خبير فني، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{liii} سوسن مولى، مستشارة في مجال الخدمات العامة ونائبة مدير وحدة الحكومة الإلكترونية بمكتب الرئيس، حكومة تونس، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

^{liv} صندوق الأمم المتحدة للسكان، لوحة أعداد سكان العالم: تونس. تمّ النفاذ إليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

<https://www.unfpa.org/data/world-population/TN>

^{lv} "الشباب والقانون الانتخابي في تونس". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ٢٠١٩. يمكن النفاذ إليه عبر: shorturl.at/lmnFL

^{lvi} "إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب"، الفصل ١. البنك الدولي.

https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia/breaking_the_barriers_to_youth_inclusion_eng_intro.pdf

- ^{lvi} سارة بركس. "الشباب في منأى عن السياسة التونسية - إليكم السبب". مؤسسة بروكينغز، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧. <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/03/20/young-people-are-staying-away-from-tunisian-politics-heres-why/>
- ^{lviii} "إزالة الحواجز أمام إشراك الشباب"، الفصل ٦. البنك الدولي. https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia/breaking_the_barriers_to_youth_inclusion_eng_chap6.pdf
- ^{lix} حمدي ضحى، خبير فني، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. بريد إلكتروني مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
- ^{lx} "نتائج اختيار ١٢ بلدية لتفعيل مشاركة الشباب في الشؤون العامة على المستوى المحلي". شراكة الحكومة المفتوحة في تونس. ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/09/29/resultat-de-de-selection-de-12-municipalites-pour-promouvoir-la-participation-des-jeunes-aux-affaires-publiques-au-niveau-local/>
- ^{lxi} حمدي ضحى، خبير فني، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
- ^{lxii} حمدي ضحى، خبير فني، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
- ^{lxiii} سوسن مولى، مستشارة في مجال الخدمات العامة ونائبة مدير وحدة الحكومة الإلكترونية بمكتب الرئيس، حكومة تونس، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.
- ^{lxiv} كريم مالكي، مسؤول منتخب. بلدية قرطاج. مقابلة مع باحث في مجال آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١؛ منية نوجي، مديرة. بلدية قرطاج. مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
- ^{lxv} "منظور النوع الاجتماعي والشباب في المناطق الريفية". الأوروغواي. شراكة الحكومة المفتوحة. <https://www.opengovpartnership.org/members/17ermay/commitments/uy0122/>
- ^{lxvi} "وضع استراتيجية للشباب". ألمانيا. شراكة الحكومة المفتوحة. <https://www.opengovpartnership.org/members/17ermay/commitments/DE0018/>
- ^{lxvii} "تطبيق المبادرات لتنفيذ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي". تونس. شراكة الحكومة المفتوحة. <https://www.opengovpartnership.org/members/tunisia/commitments/TN0046/>
- ^{lxviii} طارق نيش-ناش. منسق إقليمي رئيسي لأفريقيا والشرق الأوسط. شراكة الحكومة المفتوحة. حوار مع آلية إعداد التقارير المستقلة. أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.
- ^{lxix} تقرير النتائج الانتقالية في تونس للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ وفق آلية إعداد التقارير المستقلة. شراكة الحكومة المفتوحة. ٢٠٢١. https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/08/Tunisia_Transitional-Results_Report_2018-2020_AR.pdf
- ^{lxx} تقرير تصميم خطة العمل التونسية ٢٠١٨-٢٠٢٠ وفق آلية إعداد التقارير المستقلة. شراكة الحكومة المفتوحة. ٢٠٢١. https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/07/Tunisia_Design_Report_2018-2020_AR.pdf
- ^{lxxi} بوابة بلديتي. أنشر المعلومة. <http://openbaladiati.tn/fr/>
- ^{lxxii} شرف الدين اليعقوبي. مدير. أنشر المعلومة. مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
- ^{lxxiii} سوسن مولى، مستشارة في مجال الخدمات العامة ونائبة مدير. وحدة الحكومة الإلكترونية بمكتب الرئيس. حكومة تونس. تراسل عبر البريد الإلكتروني مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.
- ^{lxxiv} الجمعية الإفريقية لتنمية الجغرافية الرقمية. <http://www.ageos.org/>
- ^{lxxv} قوائم البيانات على المستوى البلدي. أنشر المعلومة. ٢٠٢١. <http://onshor.org/wp-content/uploads/2021/09/inventaire-des-donn%C3%A8es-au-niveau-municipal.pdf>

^{lxxvi} "الدورة التدريبية حول البيانات المفتوحة والبيانات الجغرافية الخاصة بالبلديات المعنية بتنفيذ التعهد عدد ١١ "تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي" شراكة الحكومة المفتوحة تونس.

<http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=2270>

^{lxxvii} كريم مالكي، مسؤول منتخب. بلدية قرطاج. مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١؛ مونيا نوفي.

إدارية. بلدية قرطاج. مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{lxxviii} حمدي ضحي، خبير فني، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{lxxix} عائشة قارافي. رئيس. الجمعية التونسية للحكومة المحلية. مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة. ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{lxxx} ميا قطان. "أقرب إلى الناس: النتائج المحلية لشراكة الحكومة المفتوحة". شراكة الحكومة المفتوحة. ١٧ أيار/مايو ٢٠٢١.

<https://www.opengovpartnership.org/stories/closer-to-the-people-ogp-local-results/>

القسم ٣: المنهجية ومؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة

ليس الهدف من هذه المراجعة هو التقييم كما كانت الحال في تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة السابقة، إنما الغرض منه أن يكون مراجعة فنية سريعة ومستقلة لخصائص خطة العمل ونقاط القوة والتحديات التي تحدها آلية إعداد التقارير المستقلة للخروج بعملية تنفيذ أكثر صلابة. وتسمح هذه المقاربة للآلية بتسليط الضوء على التعهدات الأكثر متانة والواعدة على نحو أكبر في خطة العمل استناداً إلى تقييم التعهد وفق مؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة الرئيسية، وبخاصة التعهدات التي تتمتع بالقدرة الأكبر على تحقيق النتائج، وأولوية التعهد بالنسبة لأصحاب المصلحة في البلاد والأولويات في سياق الحكومة المفتوحة الوطني. وبغية تحديد الإصلاحات أو التعهدات التي تصفها آلية إعداد التقارير المستقلة بالواعدة، تتبع هذه الأخيرة عملية تصفية وتجميع:

الخطوة ١: تحديد ما هو قابل للمراجعة وذلك استناداً إلى قابلية التحقق من التعهد كما هو مصاغ في خطة العمل.

الخطوة ٢: تحديد ما إذا كان للتعهد منظور حكومة مفتوحة. وهل يتواءم مع قيم شراكة الحكومة المفتوحة؟

الخطوة ٣: تتم مراجعة التعهدات القابلة للتحقق والتي تتمتع بمنظور الحكومة المفتوحة من أجل تحديد ما إذا كان يتعين جمع تعهدات معينة. ويجب جمع التعهدات التي لديها هدف مشتركة في السياسة أو التعهدات التي تساهم في الإصلاح نفسه أو مسألة السياسة نفسها ويجب مراجعة "قدرتها على تحقيق النتائج" ككل. يتولى فريق آلية إعداد التقارير المستقلة عملية التجميع، متبعاً الخطوات التالية:

أ. تحديد المواضيع الشاملة. قد تكون كما هي محددة في خطة العمل أو في حال لم تكن خطة العمل مصنفة بحسب المواضيع، يمكن لفريق الآلية استخدام التوسيم الموضوعي المحدد من شراكة الحكومة المفتوحة كمرجع.

ب. مراجعة أهداف التعهدات لتحديد تلك التي تعالج مسألة السياسة نفسها أو تساهم في إصلاح السياسة أو الحكومة الأشمل نفسه.

ج. تنظيم التعهدات بحسب المجموعات كما تدعو الحاجة. قد تكون التعهدات منظمة أساساً في خطة العمل تحت إطار إصلاحات سياسة أو حكومة محددة أو ربما تكون مستقلة وبالتالي غير مجمعة.

الخطوة ٤: تقييم قدرة مجموعة التعهدات أو التعهد المستقل على تحقيق النتائج.

إن عملية التصفية هي عملية داخلية والبيانات الخاصة بالتعهدات الفردية متاحة في الملحق ١ أدناه. فضلاً عن ذلك، وخلال عملية المراجعة الداخلية لهذا المنتج، تتحقق آلية إعداد التقارير المستقلة من دقة النتائج وتجمع المزيد من المدخلات من خلال مراجعات النظراء، وملاحظات وحدة الدعم في شراكة الحكومة المفتوحة كما تدعو الحاجة، والمقابلات والتحقق مع أصحاب المصلحة في البلاد. في النهاية، توافق هيئة الخبراء الدولية التابعة لآلية إعداد التقارير المستقلة على النتائج.

وكما هو مذكور في عملية التصفية أعلاه، تعول آلية إعداد التقارير المستقلة على ثلاثة مؤشرات رئيسية لإجراء هذه المراجعة:

١. قابلية التحقق

- "أجل": محدد بما يكفي للمراجعة. إن الأهداف المذكورة والإجراءات المقترحة كما هي واردة في خطة العمل واضحة بما يكفي وتشمل أنشطة قابلة للتحقق بشكل موضوعي من أجل تقييم التنفيذ.
- "كلا": غير محددة بما يكفي للمراجعة. إن الأهداف المذكورة والإجراءات المقترحة كما هي واردة في خطة العمل تفتقر إلى الوضوح ولا تشمل أنشطة قابلة للتحقق بشكل صريح من أجل تقييم التنفيذ.

* تُعتبر التعهدات غير القابلة للتحقق أنها "غير قابلة للمراجعة"؛ وعليه، لن يتم إجراء أي تقييم إضافي.

١١. هل تملك منظور الحكومة المفتوحة؟ (ذات صلة)

يحدّد هذا المؤشر ما إذا كان التعهد مرتبطاً بقيم الشفافية الخاصة بالحكومة المفتوحة أو المشاركة المدنية أو مساءلة العموم كما هو محدد في إعلان الحكومة المفتوحة وبنود حوكمة شراكة الحكومة المفتوحة ومن خلال الإجابة على أسئلة التوجيه أدناه.

استناداً إلى قراءة دقيقة لنص التعهد، تحدّد آلية إعداد التقارير المستقلة أولاً ما إذا كان التعهد يحمل منظور الحكومة المفتوحة:

- **أجل/كلا:** هل يبادر التعهد إلى جعل مجال السياسة أو المؤسسات أو عملية صنع القرار أكثر شفافية أو تشاركية أو قابلة للمساءلة من قبل العموم؟

تستخدم آلية إعداد التقارير المستقلة قيم شراكة الحكومة المفتوحة كما هي محددة في بنود الحوكمة. فضلاً عن ذلك، يمكن استخدام الأسئلة التالية لكل قيمة من قيم شراكة الحكومة المفتوحة كمرجع لتحديد منظور الحكومة المفتوحة المحدد في تحليل التعهد:

- **الشفافية:** هل ستكشف الحكومة عن مزيد من المعلومات وتحسّن الأطر القانونية أو المؤسسية لضمان الحق بالحصول على المعلومات وتحسين جودة المعلومات المُفصح عنها للعموم أو تحسين شفافية عمليات أو مؤسسات صنع القرار الحكومية؟
- **المشاركة المدنية:** هل ستستحدث الحكومة أو تحسّن الفرص أو العمليات أو الآليات أمام العموم للمشاركة في القرارات أو التأثير عليها؟ هل ستستحدث الحكومة أو تمكّن أو تحسّن الآليات التشاركية للأقليات أو المجموعات غير الممثلة بما يكفي؟ هل ستتيح الحكومة بيئة قانونية لضمان حريات التجمعات والجمعيات والاحتجاجات السلمية؟
- **مساءلة العموم:** هل ستستحدث الحكومة أو تحسّن الفرص لمساءلة المسؤولين عن أفعالهم؟ هل ستتيح الحكومة أطراً قانونية أو مؤسسية أو خاصة بالسياسة من أجل دعم مساءلة المسؤولين الحكوميين؟

١١١. القدرة على تحقيق النتائج

التعليقات العلنية: يُرجى عدم الاقتباس أو النشر

تم تكييف المؤشر الذي كان يُعرف سابقًا بـ"الأثر المحتمل" مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات المنبثقة عن عملية الاستشارات المتعلقة بتحديث آلية إعداد التقارير المستقلة مع مجتمع شراكة الحكومة المفتوحة. ووفق التركيز الاستراتيجي الجديد الموجه نحو النتائج لمنتجات الآلية، تم تعديل هذا المؤشر بحيث عرض في هذه المراجعة الأولى النتائج المحتملة والقدرة التي سيتم التحقق منها لاحقًا في تقرير نتائج آلية إعداد التقارير المستقلة، بعد التنفيذ. ونظرًا لغرض مراجعة خطة العمل هذه، يُعتبر تقييم "القدرة على تحقيق النتائج" مؤشرًا مبكرًا فقط على إمكانية التعهد على تحقيق نتائج مهمة استنادًا إلى صياغته في خطة العمل مقارنةً بالحالة الراهنة في مجال السياسة ذي الصلة.

ويتم تحديد مقياس هذا المؤشر على الشكل التالي:

- **غير واضح:** يرمي التعهد إلى مواصلة ممارسات قائمة تماشيًا مع التشريعات أو المتطلبات أو السياسات القائمة من دون إشارة إلى قيمة مضافة أو مقارنة حكومة مفتوحة معززة مقارنةً بالممارسة القائمة.
- **متواضع:** مبادرة أو تغييرات إيجابية إنما مستقلة للعملية أو الممارسة أو السياسات. إنها تعهدات لا تسفر عن تغييرات ملزمة أو مؤسسية على مستوى الحكومة أو المؤسسات التي تحكم مجال سياسة محدد. على سبيل المثال، أدوات على غرار مواقع إلكترونية أو نشر البيانات أو تدريب أو مشاريع تجريبية.
- **أساسي:** عامل محتمل لتغيير قواعد اللعبة (أو استحداث قواعد جديدة) أو الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تحكم مجال سياسة محدد و/أو القطاع العام و/أو العلاقة بين المواطنين والدولة. يسفر التعهد عن تغييرات ملزمة ومؤسسية على مستوى الحكومة.

أعدت آلية إعداد التقارير المستقلة هذه المراجعة بالتعاون مع صابرينا ناصع بإشراف هيئة الخبراء الدولية التابعة للآلية. ويضم الأعضاء الحاليون في الهيئة:

- سيزار كروس-روبيو
- ماري فرانكولي
- برندن هالورن
- جيف لوفيت
- خوانيتا أولايا

لمزيد من المعلومات حول آلية إعداد التقارير المستقلة، يرجى الرجوع إلى قسم "حول آلية إعداد التقارير المستقلة" على موقع شراكة الحكومة المفتوحة الإلكتروني من خلال النقر على هذا [الرابط](#).

الملحق ١: بيانات كل تعهد على حدة⁸¹

التعهد عدد ١: استكمال الإطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة
<ul style="list-style-type: none">● قابل للتحقق: أجل● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ٢: تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يخص التقارير الرقابية
<ul style="list-style-type: none">● قابل للتحقق: أجل● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل● القدرة على تحقيق النتائج: كبيرة
التعهد عدد ٣: تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي من خلال شفافية الأصول
<ul style="list-style-type: none">● قابل للتحقق: أجل● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل● القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة
التعهد عدد ٤: تكريس الشفافية المالية
<ul style="list-style-type: none">● قابل للتحقق: أجل● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ٥: تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها
<ul style="list-style-type: none">● قابل للتحقق: أجل● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ٦: تحسين النفاذ إلى البيانات العمومية من خلال تحديد المواصفات والتسميات المشتركة
<ul style="list-style-type: none">● قابل للتحقق: أجل● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل

● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ٧: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم
● قابل للتحقق: أجل
● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل
● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ٨: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس
● قابل للتحقق: أجل
● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل
● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ٩: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية
● قابل للتحقق: أجل
● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل
● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ١٠: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي
● قابل للتحقق: أجل
● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل
● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ١١: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي
● قابل للتحقق: أجل
● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل
● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ١٢: دعم الشفافية المالية على المستوى المحلي
● قابل للتحقق: أجل
● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ أجل

● القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
التعهد عدد ١٣: تطوير عدد من الخدمات الإدارية على الخط على مستوى عدد من القطاعات
● قابل للتحقق: أجل
● هل يملك منظور الحكومة المفتوحة؟ كلا
● القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة

^{١١} ملاحظات افتتاحية:

١. للتعهدات المجمعة: يتم تقييم القدرة على تحقيق النتائج على مستوى التعهدات المجمعة وليس الفردية.
٢. ربما تم تنقيح عناوين التعهدات الموجزة من أجل الإيجاز. من أجل الاطلاع على نص التعهدات الكامل، يرجى مراجعة خطة العمل التونسية: <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-action-plan-2021-2023/>

الملحق ٢: المتطلبات الدنيا للعمل وفق عملية شراكة الحكومة المفتوحة

وفق سياسة المراجعة الإجرائية الخاصة بشراكة الحكومة المفتوحة، وخلال تطوير أي خطة عمل، يتعين على الدول المشاركة في الشراكة مراعاة مستوى "إشراك" نفوذ العموم بحسب تقييم آلية إعداد التقارير المستقلة لعملية المشاركة في الإعداد.

لتحديد ما إذا كانت دولة ما تقع ضمن فئة "الإشراك" في النطاق، تقيم آلية إعداد التقارير المستقلة مختلف عناصر معايير المشاركة والمشاركة في الإعداد ضمن شراكة الحكومة المفتوحة. وتقيم الآلية ما إذا كانت الدولة امتثلت للجوانب التالية من المعايير خلال إعداد خطة العمل، وهي تشكل العتبة الدنيا:

١. تنظيم ندوة: عقد ندوة للإشراف على عملية شراكة الحكومة المفتوحة
٢. أن تضم الندوة عدة أصحاب مصلحة: تشارك فيها الحكومة والمجتمع المدني على السواء.
٣. رد منطقي: تقوم الندوة الحكومية أو التي تضم عدة أصحاب مصلحة بتوثيق عملية المشاركة في الإعداد أو تكون قادرة على إثبات طريقة تقديم الملاحظات خلال العملية. وقد يشمل ذلك ملخصاً عن الفئات و/أو المواضيع الرئيسية التي من المقترح دمجها أو تعديلها أو رفضها.

يلخص الجدول أدناه تقييم آلية إعداد التقارير المستقلة للمعايير الثلاثة التي تنطبق لأغراض المراجعة الإجرائية. ويهدف هذا الملخص إلى التحقق من الامتثال لأدنى متطلبات المراجعة الإجرائية، ولا يعتبر تقييماً كاملاً للأداء على صعيد المشاركة والمشاركة في الإعداد ضمن شراكة الحكومة المفتوحة. تجدر الملاحظة أن تقييماً كاملاً للمشاركة في الإعداد والمشاركة في دورة شراكة الحكومة المفتوحة يرد في تقرير النتائج.

الجدول ٢: ملخص عن المتطلبات الدنيا للعمل وفق عملية شراكة الحكومة المفتوحة

هل تمّ الالتزام بالمعيار؟	معيّار شراكة الحكومة المفتوحة
أخضر	تنظيم ندوة. تمّ تشكيل لجنة توجيهية تضمّ ٢٠ عضواً في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ للإشراف على المشاركة في إعداد خطة العمل الرابعة وتنفيذها.
أخضر	أن تضمّ الندوة عدة أصحاب مصلحة. تضمّ اللجنة التوجيهية عدداً متساوياً من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني. lxxxii

أخضر

قدمت الحكومة ردًا منطقيًا بشأن كيفية استخدام ملاحظات العموم لرسم معالم خطة العمل. نشرت الحكومة ملخصًا عن اقتراحات التعهد خلال عدة مراحل من عملية المشاركة في الإعداد وقائمة بالمعايير المستخدمة لغرلة اقتراحات التعهد.^{lxxxiii}

^{lxxxii} لجنة مختلطة مكلفة بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة وتنفيذها (٢٠٢١-٢٠٢٣). ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

موقع شراكة الحكومة المفتوحة - تونس الإلكتروني: <http://www.ogptunisie.gov.tn/fr/index.php/2021/01/22/comite-mixte-charge-du-suivi-de-lelaboration-et-de-la-mise-en-oeuvre-du-4eme-plan-daction-national-du-pgo-2021-2022/>

^{lxxxiii} "مراحل إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (٢٠٢١ - ٢٠٢٢) من قبل اللجنة الاستشارية المكلفة بمتابعة إعداد هذه الخطة وتنفيذها"، موقع شراكة الحكومة المفتوحة - تونس الإلكتروني: <http://www.ogptunisie.gov.tn/?p=4718>